INTERNATIONAL JOURNAL OF
ECONOMIC STUDIES
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Advaning Econcmic Knowledge Inspiring Global Progress
ISSN: 2569-7366

التمكين الدبلوماسي التنموي (DDE)

مأسسة التنمية المستدامة بوصفها قوة ناعمة بنيوية في السياسة الخارجية العربية:

Developmental Diplomatic Empowerment (DDE): Institutionalizing Sustainable Development as Structural Soft Power in Arab Foreign Policy

د. ديمة فائق أبو لطيفة

أستاذ الفكر الإسلامي المعاصر والأيديولوجيات المعاصرة/ كلية الدراسات العليا- جامعة الاستقلال / فلسطين

dema_latifa@pass.ps

ORCID identifier 1:000-0008-5617-8365

ACTICLE INFORMATION

Article history
Received: 15 June 2026
Revised: 17 June 2026
Accepted: 18 June 2026
Published: 20 June 2026

Author
Dema Faeq Abu Latifa
E-mail: dema_latifa@pass.ps
ORCID: 0000-0008-5617-8365

Citation
Abu Latifa, D. F. (2026). Developmental Diplomatic Empowerment (DDE): Institutionalizing Sustainable Development as Structural Soft Power in Arab Foreign Policy. International Journal of Economic Studies, 8(37), 20 June 2026.
DOI 10.63939/hd6z2g72
10.58205/ijes.v8i37.xxxx

Copyright © 2026, International Journal of Economic Studies. This is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution–NonCommercial–NoDerivatives 4.0 International License (CC BY-NC-ND 4.0)

ملخص

تنطلق هذه الدراسة من فجوة نظرية في أدبيات الدبلوماسية التنموية تتمثل في غياب إطار تحليلي يفسر كيف تتحول التنمية المستدامة إلى مورد بنيوي لإنتاج النفوذ الدبلوماسي عند دمجها مؤسسيًا داخل بنية صنع القرار الخارجي. وتهدف الدراسة إلى اختبار إطار تحليلي مقترح هو) التمكين الدبلوماسي التنموي (Developmental Diplomatic Empowerment – DDE) بوصفه عدسة تفسيرية تربط بين المأسسة المؤسسية والاستدامة الاستراتيجية وتعدد الفاعلين في تفسير العلاقة بين التنمية والنفوذ الدولي.

تعتمد الدراسة تصميمًا نوعيًا تحليليًا–مقارنًا يقوم على تحليل الوثائق والاستراتيجيات الوطنية والمبادرات التنموية ذات الامتداد الخارجي في أربع حالات عربية هي قطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب وفلسطين، بهدف اختبار قابلية تشغيل الإطار عبر سياقات سياسية و اقتصادية متباينة.

تُظهر النتائج أن التنمية تتحول إلى شكل من أشكال النفوذ الناعم البنيوي عندما تتوافر ثلاثة شروط مترابطة: وجود مأسسة مؤسسية تربط التنمية بالسياسة الخارجية، ودمج الاستدامة في السردية الوطنية الخارجية، وتوظيف المبادرات التنموية عبر شبكات شراكات دبلوماسية متعددة المستويات. كما تكشف المقارنة أن النفوذ التنموي لا يتخذ نمطًا واحدًا، بل أنماطًا متعددة تتحدد وفق التكوين المؤسسي ونمط توظيف الأدوات التنموية.

تسهم الدراسة في الأدبيات الدولية من خلال توضيح الآليات المؤسسية التي تربط دمج التنمية في السياسة الخارجية بإنتاج أنماط مختلفة من النفوذ الدبلوماسي، وتقدم إطارًا تحليليًا قابلًا للاختبار في دراسات مقارنة عابرة للأقاليم.

الكلمات المفتاحية: التمكين الدبلوماسي التنموي (DDE)، الدبلوماسية التنموية، السياسة الخارجية المؤسسية، التنمية المستدامة، الشراكات الدولية.

INTERNATIONAL JOURNAL OF
ECONOMIC STUDIES
المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية
Advaning Econcmic Knowledge Inspiring Global Progress
ISSN: 2569-7366

abstract

This study addresses a theoretical gap in the literature on development diplomacy, namely the absence of an analytical framework capable of explaining how sustainable development becomes a structural resource for generating diplomatic influence when institutionally embedded within foreign policy decision-making structures. The study aims to test a proposed analytical framework—Developmental Diplomatic Empowerment (DDE)—as an interpretive lens linking institutional integration, strategic sustainability, and multi-actor engagement in explaining the relationship between development and international influence.

The research adopts a qualitative analytical–comparative design based on the examination of official documents, national strategies, and development initiatives with external reach across four Arab cases: Qatar, the United Arab Emirates, Morocco, and Palestine. The selection of these cases enables the operational testing of the framework across diverse political and economic contexts.

The findings indicate that development becomes a form of structural soft power when three interrelated conditions are present: institutional linkage between development and foreign policy, incorporation of sustainability into the national external narrative, and the deployment of development initiatives through multi-level diplomatic partnership networks. The comparison further shows that developmental influence does not follow a single pattern but rather multiple forms shaped by institutional configurations and modes of policy deployment.

The study contributes to the international literature by clarifying the institutional mechanisms through which the integration of development into foreign policy generates differentiated patterns of diplomatic influence, and it offers an analytical framework suitable for testing in cross-regional comparative research.

Keywords: Developmental Diplomatic Empowerment (DDE), Development Diplomacy, Institutional Foreign Policy, Sustainable Development, International Partnerships.

مقدمة

يشهد النظام الدولي منذ مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحوّلًا بنيويًا في أنماط إنتاج القوة ومصادر النفوذ، حيث تراجعت مركزية الأدوات الصلبة لصالح أشكال تأثير غير مباشرة تقوم على الشرعية، والاستدامة، وبناء الاعتماد المتبادل. وفي هذا السياق، لم تعد التنمية المستدامة مسارًا اقتصاديًا–اجتماعيًا فحسب، بل أصبحت موردًا استراتيجيًا قابلًا للتوظيف ضمن هندسة السياسة الخارجية وإعادة تشكيل المكانة الدولية.

وعلى الرغم من تزايد الأدبيات التي تناولت العلاقة بين التنمية والدبلوماسية، فإن معظمها ظلّ حبيس أحد اتجاهين: الأول يختزل

"الدبلوماسية التنموية" في إدارة المساعدات أو تنسيق التمويل(Lund & Carlsnaes, 2021; Alves, 2022) ، والثاني يعيد قراءة التنمية ضمن إطار القوة الناعمة التقليدية بوصفها أداة تحسين صورة أو تأثير غير مباشر(Roth, 2023)؛ .(El-Masri, 2022) غير أن هذه المقاربات، رغم أهميتها، لم تُنتج إطارًا مفاهيميًا يدمج التنمية ضمن البنية المؤسسية للنفوذ الدبلوماسي بوصفها موردًا بنيويًا مستدامًا، كما لم تطوّر تصورًا عربيًا قادرًا على تفسير أنماط توظيف التنمية في السياق الإقليمي.

انطلاقًا من ذلك، تفترض هذه الدراسة أن التنمية المستدامة يمكن أن تتحول إلى شكل من أشكال النفوذ الناعم البنيوي عندما تُدمج مؤسسيًا داخل أدوات السياسة الخارجية، وأن الدول العربية تمتلك – بدرجات متفاوتة – إمكانات لبناء نموذج إقليمي يعيد تعريف العلاقة بين التنمية والدبلوماسية. وفي هذا الإطار، تقترح الدراسة مفهوم التمكين الدبلوماسي التنموي Developmental Diplomatic) Empowerment – DDE)بوصفه نموذجًا تحليليًا يدمج التنمية في البنية التشغيلية للدبلوماسية، وينقلها من "التنمية كخطاب" إلى "التنمية كآلية لإعادة هندسة الشراكات."

وتتبنّى الدراسة تصميم نوعي تحليلي–مقارن لتحليل أربع حالات عربية (قطر، الإمارات، المغرب، فلسطين)، بهدف اختبار قابلية تشغيل النموذج، وتتبع آليات تحويل التنمية إلى أداة نفوذ دبلوماسي مؤسسي.

لا تسعى هذه الدراسة إلى بناء نظرية كونية شاملة في الدبلوماسية التنموية، بل تقترح إطار تحليلي متوسط المدى يهدف إلى توضيح الآليات المؤسسية التي تربط بين التنمية المستدامة وإنتاج النفوذ الدبلوماسي في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: إشكالية الدراسة

تكمن الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في وجود فجوة مفاهيمية وبنيوية في الأدبيات المعاصرة حول الدبلوماسية التنموية، تتمثل في اختزال التنمية في وظيفة المساعدات أو في بعدها الرمزي ضمن القوة الناعمة، دون تطوير إطار تحليلي يدمجها في بنية إنتاج النفوذ الدبلوماسي.

فقد بيّنت Gulrajani (2020) أن "الدبلوماسية التنموية الجديدة" ما تزال قائمة على توظيف المساعدات لتعزيز الصورة الدولية للدول المانحة، دون إعادة تعريف التنمية ذاتها كمصدر مستقل للقوة. كما قدّم Molajan (2021) إطارًا تكامليًا بين التنمية والأمن والاقتصاد، غير أنه ظلّ موجهًا للسياسات العامة ولم يطوّر نموذجًا معياريًا لإعادة هندسة الشراكات. وفي السياق العربي، ركزت دراسات مثل Al-Ahbabi (2024)على تحليل حالات منفردة، دون بلورة إطار إقليمي جامع.

وعليه، تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال المركزي التالي:

كيف يمكن إعادة تعريف التنمية المستدامة بوصفها نفوذًا ناعمًا بنيويًا، وتحويلها إلى نموذج للتمكين الدبلوماسي التنموي (DDE) قادر على إعادة هندسة الشراكات العربية والدولية

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من ثلاثة أبعاد مترابطة:

1. أهمية نظرية: تقدم إطارًا مفاهيميًا جديدًا (DDE) يعيد دمج التنمية ضمن بنية القوة الناعمة، ويسد فجوة في الأدبيات التي تعاملت مع الدبلوماسية التنموية كوظيفة تقنية لا كبنية نفوذ.

2. أهمية منهجية: تعتمد تصميمًا تحليليًا–مقارنًا يربط بين البناء النظري والتحليل التطبيقي، ويطوّر مؤشرات تشغيلية لفحص العلاقة بين التنمية والنفوذ الدبلوماسي.

3. أهمية تطبيقية–استراتيجية: توفّر نموذجًا عربيًا قابلًا للتفعيل في السياسات الخارجية، بما يمكّن الدول – خاصة الصغيرة والمتوسطة – من الانتقال من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل عبر التنمية المؤسسية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. بناء إطار مفاهيمي محدد المعالم لنموذج التمكين الدبلوماسي التنموي (DDE) وتحديد حدوده النظرية الفارقة عن مفاهيم القوة الناعمة التقليدية والدبلوماسية التنموية.

2. تحليل كيفية دمج التنمية المستدامة في البنية المؤسسية للنفوذ الخارجي في أربع حالات عربية مختارة.

3. تطوير مصفوفة تحليلية تسمح باستخلاص نمط عربي قابل للتعميم التحليلي في إعادة هندسة الشراكات الدولية عبر التنمية.

أسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من ثلاثة أسئلة مترابطة:

1. ما الأسس النظرية والمكونات البنيوية التي يقوم عليها نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي(DDE) ؟

2. كيف تُدمج التنمية المستدامة في البنية المؤسسية للنفوذ الدبلوماسي في الحالات العربية المختارة، وما أوجه التشابه والاختلاف بينها؟

3. إلى أي مدى يمكن تعميم النموذج المقترح تحليليًا بوصفه إطارًا عربيًا لإعادة هندسة الشراكات المستدامة؟

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:

الفرضية الرئيسة:(H1)

كلما جرى دمج التنمية المستدامة مؤسسيًا داخل البنية التشغيلية للسياسة الخارجية، تحوّلت إلى شكل من أشكال النفوذ الناعم البنيوي

القادر على إعادة هندسة الشراكات الإقليمية والدولية وتعزيز المكانة الجيوسياسية للدولة.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:(H1a)

الدول العربية التي تمتلك بنية مؤسسية تربط بين أدوات التنمية ووزارة الخارجية (مثل صناديق التنمية، الدبلوماسية المناخية، المبادرات العابرة للحدود) تظهر نمطًا أكثر استدامة في توظيف التنمية كأداة نفوذ مقارنة بالدول التي تُدار فيها التنمية بمعزل عن البنية الدبلوماسية.

الفرضية الفرعية الثانية:(H1b)

يتعزز أثر التنمية كنفوذ ناعم بنيوي عندما تتكامل أدوار الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن منظومة مؤسسية موحّدة.

الفرضية الفرعية الثالثة:(H1c)

في السياقات ذات الهشاشة السيادية (كما في الحالة الفلسطينية)، تتحول التنمية إلى مصدر نفوذ أخلاقي–رمزي يختلف في طبيعته عن النفوذ التنموي البنيوي في الدول المستقرة، لكنه يظلّ جزءًا من نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي.

حدود الدراسة

أولًا: الحدود الموضوعية(Thematic Scope)

تنحصر الدراسة في تحليل التنمية المستدامة بوصفها آلية لإنتاج نفوذ دبلوماسي بنيوي ضمن إطار نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي (DDE).ولا تتناول الدراسة تقييم الأداء الاقتصادي للتنمية، أو قياس الكفاءة القطاعية للبرامج التنموية، أو تحليل سياسات المساعدات من منظور تنموي بحت، بل تركز حصريًا على البعد الدبلوماسي–الاستراتيجي لتوظيف التنمية في بناء الشراكات الدولية.

ثانيًا: الحدود الزمنية(Temporal Delimitation)

تغطي الدراسة الفترة (2020–2025)، باعتبارها مرحلة اتسمت بتحولات عميقة في مفهوم القوة الناعمة عالميًا، وتصاعد دور الاستدامة والتحول الأخضر والدبلوماسية المناخية في السياسة الخارجية، إضافة إلى بروز نماذج عربية أكثر وضوحًا في دمج التنمية ضمن أدوات النفوذ.

ثالثًا: الحدود المكانية(Spatial Delimitation)

تقتصر الدراسة على أربع حالات عربية: قطر، الإمارات العربية المتحدة، المغرب، وفلسطين. وقد تم اختيار هذه الحالات وفق معيارين منهجيين:

1. وجود آليات أو مؤسسات تنموية ذات امتداد دبلوماسي واضح.
2. تنوع السياقات السياسية والاقتصادية بما يسمح بالمقارنة التحليلية.

ولا يشمل التحليل دولًا عربية أخرى لغياب نماذج مؤسسية واضحة تسمح بإجراء مقارنة منهجية قابلة للاختبار.

رابعًا: الحدود المنهجية(Methodological Limits)

تعتمد الدراسة على تحليل نوعي مقارن قائم على الوثائق والسياسات والاستراتيجيات الرسمية، ومن ثم فإن نتائجها تندرج ضمن منطق التعميم التحليلي (Analytical Generalization) لا التعميم الإحصائي. كما أن الاعتماد على مصادر وثائقية قد يحدّ من إمكانية قياس الأثر الكمي المباشر للنفوذ التنموي، وهو ما يُقترح تناوله في دراسات مستقبلية.

إن اعتماد الدراسة على تحليل الوثائق والسياسات الرسمية يعني أنها تركز على البنية المؤسسية والتموضع الاستراتيجي أكثر من قياس النتائج الدبلوماسية الكمية المباشرة، وهو ما يمكن معالجته في دراسات لاحقة باستخدام تصميمات مختلطة تجمع بين الأدوات النوعية والكم

منهجية الدراسة(Methodology)

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الآليات المؤسسية والعلاقات النمطية بين التنمية والنفوذ الدبلوماسي، ولا يدّعي إثبات علاقات سببية حتمية، بل يسعى إلى تفسير أنماط مؤسسية قابلة للرصد عبر المقارنة النوعية.

أولًا: تصميم البحث(Research Design)

تعتمد هذه الدراسة تصميمًا نوعيًا تحليليًا–مقارنًا (Qualitative Analytical–Comparative Design) يهدف إلى تفسير الآليات التي تتحول من خلالها التنمية المستدامة إلى مورد نفوذ دبلوماسي داخل السياسة الخارجية للدول.

ويندرج هذا التصميم ضمن منطق التعميم التحليلي (Analytical Generalization) الذي يركز على تفسير الأنماط المؤسسية والعلاقات السببية في عدد محدود من الحالات المختارة، بدلاً من السعي إلى تعميم إحصائي واسع.

وقد تم اختيار المنهج النوعي لأن موضوع الدراسة يتعلق بتحليل البنى المؤسسية والخطابات الاستراتيجية والسياسات الرسمية، وهي مجالات يصعب قياسها كميًا بصورة مباشرة، بينما يسمح التحليل النوعي بفهم العلاقات المركبة بين التنمية وأدوات النفوذ الخارجي في سياقها السياسي والمؤسسي.

ثانيًا: استراتيجية اختيار الحالات(Case Selection Strategy)

تعتمد الدراسة منهج المقارنة بين عدد محدود من الحالات (Small-N Comparative Case Study) لاختبار صلاحية النموذج المقترح (DDE)عبر سياقات عربية متباينة.

وقد تم اختيار أربع حالات عربية (قطر، الإمارات العربية المتحدة، المغرب، فلسطين) وفق معايير منهجية واضحة:

1. وجود سياسات أو مؤسسات تنموية ذات امتداد خارجي أو دبلوماسي.
2. تنوع السياقات السياسية والاقتصادية بما يسمح باختبار النموذج في بيئات مختلفة.
3. توفر بيانات ووثائق رسمية كافية تسمح بتحليل السياسات التنموية الخارجية.

ويهدف هذا التنوع إلى اختبار النموذج في حالات تمثل:

- دولة صغيرة ذات نفوذ وساطي (قطر)
- دولة ذات مشروع استدامة عالمي (الإمارات)
- دولة ذات امتداد إقليمي إفريقي (المغرب)
- حالة ذات سيادة منقوصة تعتمد على التنمية كأداة صمود دبلوماسي (فلسطين)

ولا تدّعي الدراسة أن هذه الحالات تمثل العالم العربي بالكامل، بل تُستخدم بوصفها حالات اختبار تحليلية للنموذج.

ثالثًا: وحدة التحليل(Unit of Analysis)

تتمثل وحدة التحليل في آليات دمج التنمية المستدامة داخل البنية المؤسسية للسياسة الخارجية، وليس الدولة بوصفها كيانًا مجردًا.

وتشمل هذه الآليات:

- الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والاستدامة
- المؤسسات الحكومية المرتبطة بالتنمية الخارجية
- المبادرات التنموية العابرة للحدود
- صيغ الشراكات الدولية الناتجة عنها

وبذلك يتركز التحليل على كيفية توظيف التنمية كأداة نفوذ مؤسسية.

رابعًا: مصادر البيانات(Data Sources)

تعتمد الدراسة على تحليل نوعي متعدد المصادر يشمل:

1. الوثائق الرسمية للاستراتيجيات الوطنية للتنمية والاستدامة.
2. تقارير وزارات الخارجية وصناديق التنمية.
3. تقارير المؤسسات الدولية) البنك الدولي، UNDP، .(OECD
4. الأدبيات الأكاديمية المحكمة الحديثة المرتبطة بالدبلوماسية التنموية والقوة الناعمة.

وقد تم اعتماد مبدأ التقاطع الوثائقي (Documentary Triangulation) للتحقق من الاتساق بين المصادر المختلفة وتقليل الاعتماد على مصدر واحد.

خامسًا: إطار التحليل المقارن(Comparative Analytical Framework)

لتوحيد المقارنة بين الحالات الأربع، اعتمدت الدراسة إطارًا تحليليًا قائمًا على أربعة مؤشرات تشغيلية رئيسة:

1. درجة المأسسة المؤسسية، ويُقاس ذلك من خلال وجود آليات تنسيق رسمية بين مؤسسات التنمية والسياسة الخارجية.
2. أدوات النفوذ التنموي، وتشمل المبادرات التنموية الخارجية، المساعدات الاستراتيجية، المشاريع العابرة للحدود، والدبلوماسية البيئية.
3. نمط الشراكات الدولية الناتجة، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف أو ضمن تعاون جنوب–جنوب.
4. طبيعة النفوذ الناتج، ويتم تحليلها نوعيًا من خلال تتبع كيفية توظيف التنمية في الخطاب السياسي والشراكات الدولية.

وقد استُخدمت هذه المؤشرات كإطار إرشادي للتحليل المقارن وليس كمقياس رقمي جامد، بما يتناسب مع طبيعة الدراسة النوعية.

ولضمان الاتساق المنهجي والشفافية التحليلية بين الحالات الأربع، اعتمدت الدراسة إطارًا تشغيليًا يحوّل مكونات نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي إلى مؤشرات قابلة للرصد عبر الوثائق الرسمية والاستراتيجيات الوطنية والمبادرات الدولية، وتم تقييمها تقييمًا نوعيًا مقارنًا.

جدول (1): الإطار التشغيلي لمؤشرات تحليل التمكين الدبلوماسي التنموي

مثال تطبيقي من الحالات	آلية التقييم النوعي	دلائل الرصد الواقعية (Evidence)	التعريف الإجرائي	المؤشر التحليلي
صندوق قطر للتنمية المرتبط بالدبلوماسية الخارجية	توصيف نوعي: منخفض / متوسط / مرتفع بناءً على وضوح الربط المؤسسي	الاستراتيجيات الوطنية، وجود صناديق تنمية مرتبطة بالخارجية، هياكل حكومية مشتركة	مدى وجود تنسيق رسمي مستقر بين مؤسسات التنمية والسياسة الخارجية	درجة المأسسة المؤسسية
رؤية الإمارات 2050 للطاقة النظيفة	تحليل مضمون الخطاب الرسمي والسياسات الخارجية	خطابات رسمية، رؤى وطنية، استراتيجيات التحول الأخضر، برامج دولية	مدى حضور الاستدامة كجزء من الخطاب الاستراتيجي الخارجي للدولة	دمج الاستدامة في السردية الوطنية
مشاريع الطاقة المغربية في إفريقيا	رصد نوع الأدوات وتكرار استخدامها في السياسة الخارجية	مشاريع خارجية، مساعدات تنموية استراتيجية، برامج إنسانية دولية	وجود مبادرات تنموية ذات امتداد عابر للحدود تُستخدم في العلاقات الدولية	أدوات النفوذ التنموي الخارجية
التعاون المغربي الإفريقي	تصنيف نوعي للشراكات (ثنائية / متعددة / إقليمية)	اتفاقيات تعاون، مشاريع مشتركة، شراكات جنوب–جنوب	طبيعة الشراكات الدولية المرتبطة بالمبادرات التنموية	نمط الشراكات الناتجة

مثال تطبيقي من الحالات	آلية التقييم النوعي	دلائل الرصد الواقعية (Evidence)	التعريف الإجرائي	المؤشر التحليلي
الوساطة القطرية المرتبطة بالعمل الإنساني	تفسير تحليلي يستند إلى تتبع العلاقة بين التنمية والتموضع الدولي	حضور الدولة في الوساطة، زيادة الشراكات، الاعتراف الدولي بالدور التنموي	الكيفية التي تُترجم بها التنمية إلى تأثير سياسي أو استراتيجي خارجي	طبيعة النفوذ الناتج
الاستثمارات الإماراتية العابرة للحدود	توصيف نوعي لدرجة التكامل بين الفاعلين	شركات وطنية عاملة خارجياً، منظمات مجتمع مدني دولية، شراكات حكومية–خاصة	مدى مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ المبادرات ذات البعد الخارجي	تعدد الفاعلين في المنظومة التنموية

تم تقييم المؤشرات عبر ترميز وثائقي منظم ركّز على وجود ترتيبات مؤسسية رسمية، ودرجة دمج الاستراتيجيات التنموية في السياسات الخارجية، وأنماط تنفيذ المبادرات ذات الامتداد الدولي كما تظهر في الوثائق الرسمية والتقارير الدولية.

وتم اعتبار التقييم "مرتفعًا" عندما يظهر الربط المؤسسي بصورة صريحة ومتكررة في الوثائق الاستراتيجية الرسمية، ومتوسطا" عند وجود الربط بصورة جزئية، ومنخفضا" عند غيابه أو ضعفه المؤسسي.

سادسًا: إجراءات تحليل البيانات(Data Analysis Procedure)

تم تحليل البيانات عبر ثلاث مراحل متتابعة:

1. التحليل المفاهيمي

تم تفكيك الأدبيات المرتبطة بالقوة الناعمة والدبلوماسية التنموية وبناء التعريف الإجرائي لنموذج.DDE

2. تحليل الحالات الفردية

تم تحليل كل حالة على حدة من خلال تتبع:

- البنية المؤسسية للتنمية الخارجية
- المبادرات التنموية الدولية
- العلاقة بين التنمية والخطاب الدبلوماسي

3. المقارنة المنهجية بين الحالات

تمت مقارنة الحالات الأربع وفق المؤشرات المحددة لاستخلاص الأنماط المشتركة والفروق السياقية، وتقييم مدى انطباق نموذج DDE عليها.

سابعًا: الصدق والموثوقية(Validity & Reliability)

لضمان الصدقية المنهجية اعتمدت الدراسة على:

- استخدام مصادر متعددة ومتقاطعة
- الاتساق بين الإطار النظري ووحدة التحليل
- التتبع التحليلي المنطقي للعلاقة بين التنمية والنفوذ الدبلوماسي

ومع ذلك، تبقى النتائج ضمن حدود التفسير النوعي ولا تدّعي قياسًا كميًا مباشرًا لأثر النفوذ.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي

المطلب الأول: إعادة تعريف القوة في النظام الدولي المتحوّل

شهد العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولًا بنيويًا في مفهوم القوة داخل العلاقات الدولية، حيث تراجعت مركزية الأدوات الصلبة لصالح أنماط تأثير تقوم على الشرعية والاستدامة وبناء الاعتماد المتبادل طويل الأمد، ولم تعد القوة تُختزل في القدرات العسكرية أو النفوذ السياسي المباشر، بل أصبحت ترتبط بقدرة الدولة على تشكيل بيئتها الخارجية عبر أدوات غير صلبة تشمل التنمية والمعرفة والتكنولوجيا والقيم المشتركة، وهو ما تؤكده الأدبيات الحديثة حول تحولات القوة في النظام الدولي المعاصر (Nye, 2021; Bachmann & Sidaway, 2023).

يشير Nye (2021) إلى أن القوة الناعمة لم تعد مجرد تأثير ثقافي رمزي، بل تطورت إلى منظومة أدوات استراتيجية قادرة على إنتاج الشرعية وتعزيز المكانة الدولية. غير أن هذا التطور لم يُدمج بصورة منهجية مفهوم التنمية المستدامة بوصفها موردًا بنيويًا للقوة، بل ظلّ ضمن إطار التأثير غير المباشر، وهو ما تشير إليه مراجعات حديثة لأدبيات القوة الناعمة والتنمية الدولية.(Wilson, 2022)

وفي ظل تصاعد تحديات المناخ والطاقة والأمن الإنساني والأوبئة، برزت التنمية المستدامة كأحد أهم الموارد التي تعيد تعريف أدوات النفوذ

الدولي. وقد دفعت هذه التحولات بعض الباحثين إلى الحديث عن تحول تنموي في الدبلوماسية وإعادة تعريف القوة عبر التنمية، إلا أن هذه المقاربات بقيت في الغالب ضمن تحليل الأدوات دون تطوير نموذج مؤسسي متكامل لإنتاج النفوذ.(Roth, 2023; El-Masri, 2022)

المطلب الثاني: تطوّر مفهوم القوة الناعمة – من التأثير الرمزي إلى النفوذ البنيوي

تطوّر مفهوم القوة الناعمة من تركيزه التقليدي على الثقافة والصورة الدولية إلى مقاربة أكثر تركيبًا تدمج أدوات الاستدامة والتنمية ضمن منظومة التأثير الخارجي، حيث تؤكد الدراسات الحديثة أن التنمية تخلق اعتمادًا متبادلًا طويل الأمد يمنح الدول قدرة تأثير تتجاوز الأدوات الرمزية قصيرة المدى.(Wilson, 2022)

كما يشير Bachmann و Sidaway (2023) إلى أن الدول التي دمجت التنمية ضمن استراتيجيات نفوذها الخارجي استطاعت بناء تحالفات مستدامة، ما يكشف عن انتقال تدريجي من القوة الناعمة الرمزية إلى أنماط نفوذ مؤسسية طويلة الأمد.

غير أن الأدبيات لم تُحدّد بعد الإطار المؤسسي الذي يحوّل التنمية من مورد رمزي إلى آلية استراتيجية لإعادة تشكيل الشراكات الدولية، وهو ما تُظهره مراجعات حديثة في دراسات الحوكمة والتنمية الدولية.(Bergamaschi, 2023)

المطلب الثالث: الدبلوماسية التنموية – حدود المقاربة الوظيفية

تناولت الأدبيات الدولية مفهوم الدبلوماسية التنموية في إطار وظيفي محدود، غالبا ما حصره في تنسيق المساعدات أو إدارة التعاون الإنمائي. ويبيّن Lund & Carlsnaes أن هذا المفهوم نشأ بوصفه أداة تنظيمية لتحسين صورة الدول المانحة وتعزيز نفوذها، دون إعادة تعريف التنمية ذاتها كمصدر مستقل للقوة.

ويرى Alves (2022) أن المقاربة السائدة تظل محكومة بمنطق تقني–إجرائي يختزل التنمية في إدارة المشاريع والتمويل بدل إدماجها ضمن بنية النفوذ الدبلوماسي. كما تشير تحليلات حديثة في سياسات التنمية العالمية إلى أن النماذج المؤسسية الدولية تفصل غالبًا بين برامج التنمية وهندسة النفوذ الاستراتيجي، مما يحدّ من قدرتها على تفسير التحولات المعاصرة في علاقات القوة الدولية (Chaturvedi, 2023; Gulrajani, 2020).

وتكشف هذه الأدبيات عن فجوة واضحة تتمثل في أن الانتقال لم يتحقق بعد من فهم التنمية كأداة دعم إلى فهمها كبنية استراتيجية لإنتاج النفوذ.

المطلب الرابع: نقد الأدبيات

يمكن تلخيص القصور في الأدبيات ضمن ثلاثة أبعاد مترابطة:

1. الاختزال الوظيفي: حصر التنمية في إطار المساعدات بما يُبقيها أداة تابعة للسياسة الخارجية.(Gulrajani, 2020)

2. غياب البعد المؤسسي البنيوي: عدم دمج التنمية ضمن هياكل صنع القرار الدبلوماسي بصورة منهجية، وهو ما تشير إليه مراجعات حديثة في سياسات الدبلوماسية التنموية والحوكمة الدولية.(Chaturvedi, 2023)

3. غياب نموذج عربي سياقي: انحصار الدراسات العربية في تحليل حالات مفردة دون بناء إطار إقليمي جامع يعكس الخصوصيات الجيوسياسية للمنطقة.(Al-Ahbabi, 2024)

وتتمثل الفجوة المركزية في غياب نموذج نظري قادر على نقل الدبلوماسية التنموية من مستوى الأداة إلى مستوى البنية الاستراتيجية.

المطلب الخامس: نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي – (DDE) الإسهام النظري

استجابةً لهذه الفجوة، تقترح الباحثة نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي بوصفه إطار نظري يدمج التنمية المستدامة ضمن البنية التشغيلية للقوة الناعمة، وهو طرح يتقاطع مع الاتجاهات الحديثة التي تدعو إلى قراءة التنمية كمورد مؤسسي لإنتاج النفوذ طويل الأمد في السياسة الخارجية.(Nye, 2021; Lund, 2022)

يرتكز النموذج على ثلاث ركائز تأسيسية:

1. التنمية بوصفها مورد بنيوي للقوة
2. الاستدامة كآلية لإنتاج نفوذ طويل الأمد
3. المأسسة الدبلوماسية للتنمية ضمن هياكل صنع القرار

ويتكون النموذج من خمس مكونات تشغيلية تشمل البنية المؤسسية وأدوات النفوذ والشراكات المستدامة والقوة التصورية الناتجة عن الأداء التنموي وتعددية الفاعلين، بما يعكس الانتقال من القوة الناعمة الرمزية قصيرة الأمد إلى نفوذ تنموي بنيوي طويل الأمد قائم على الاستدامة والمأسسة.

التعريف الإجرائي

يُعرَّف التمكين الدبلوماسي التنموي إجرائيا بأنه إطار مؤسسي تُدمج فيه التنمية المستدامة ضمن البنية التشغيلية للسياسة الخارجية بحيث تتحول من مسار اقتصادي–اجتماعي إلى مورد بنيوي لإنتاج النفوذ الدبلوماسي، يُستخدم في إعادة هندسة الشراكات الدولية وتعزيز المكانة الجيوسياسية للدولة عبر آليات المأسسة والاستدامة وتعدد الفاعلين. وقد صُمم هذا الإطار بصورة مقصودة ليكون مركزا على الآليات التفسيرية الأساسية وقابلاً للتطبيق التحليلي، دون الادعاء بتغطية جميع أبعاد العلاقة بين الدبلوماسية والتنمية.

المبحث الثالث: الإطار البنيوي–المؤسسي لنموذج التمكين الدبلوماسي التنموي(DDE)

يمثل نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي (DDE) إطارًا عربيًا معاصرًا يعيد تعريف موقع التنمية المستدامة داخل السياسة الخارجية،

عبر نقلها من مستوى "السياسات القطاعية" إلى مستوى النفوذ الناعم البنيوي القائم على المأسسة والاستدامة وتعدد الفاعلين. وينطلق هذا الإطار من فرضية مركزية مفادها أن التنمية تتحول إلى قوة دبلوماسية فعّالة عندما تُدمج داخل البنية التشغيلية لصنع القرار الخارجي، وتُفعَّل عبر منظومة مؤسسية تربط بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن مسار واحد.

وعلى هذا الأساس، لا يتعامل DDE مع التنمية كملحقٍ للسياسة الخارجية أو كأداة تحسين صورة، بل ك مورد بنيوي لإنتاج النفوذ قادر على إعادة هندسة الشراكات الدولية وإعادة تموضع الدولة داخل منظومات الحوكمة الإقليمية والدولية. ويتسق هذا المنظور مع الأدبيات الحديثة التي أكدت التحول المتزايد في أنماط إنتاج النفوذ عبر الشرعية والاستدامة وبناء المكانة بأدوات غير صلبة .

(Nye, 2021)؛ Bachmann & Sidaway, 2023؛ Roth, 2023).

ولتفكيك البنية التشغيلية للنموذج، يعرض هذا المبحث مكونات DDE بوصفها معمارًا مؤسسيًا يتكوّن من: (1) بنية الدولة، (2) آليات نفوذ القطاع الخاص، (3) شرعية المجتمع المدني، (4) أدوات النفوذ التنموي، (5) مخرجات الشراكات المستدامة، (6) القنوات الدبلوماسية المؤسسية، و(7) مستوى الهندسة الدبلوماسية الذي يوحّد هذه المكونات داخل تصور واحد.

المطلب الأول: بنية الدولة المؤسسية(State Institutional Architecture)

تُعد الدولة الفاعل المركزي في نموذج DDE بحكم امتلاكها الشرعية القانونية والقدرة المؤسسية على تحويل التنمية إلى مورد نفوذ خارجي. ويتمثل جوهر هذا الدور في تكامل الحقول المؤسسية المعنية بالتنمية والسياسة الخارجية، بما يشمل وزارات الخارجية، والتخطيط/التنمية، والاقتصاد، والبيئة والطاقة، إضافة إلى صناديق التنمية الحكومية بوصفها الأذرع التمويلية والتنفيذية للمبادرات العابرة للحدود.

وتشير الأدبيات إلى أن الدول التي نجحت في مواءمة خطط التنمية الوطنية مع أدواتها الدبلوماسية استطاعت توظيف التنمية في بناء المكانة الدولية بفاعلية أكبر من الدول التي أبقت التنمية والدبلوماسية في مسارات منفصلة .(Lund, 2022) وتؤدي الهيئات الوطنية المعنية بالاستدامة—مثل مجالس التغير المناخي وهيئات الطاقة المتجددة—وظيفة مزدوجة: إنتاج سياسات داخلية طويلة الأمد، وصناعة "محتوى تنموي استراتيجي" قابل للتدويل عبر الخطاب الدبلوماسي وبناء الشراكات.

وتتوقف فاعلية هذا المكوّن على وجود منظومة تنسيق فعّالة تربط: (أ) الأولويات الوطنية، (ب) الاتفاقيات والشراكات الدولية، (ج) المبادرات التنموية الخارجية. ويؤكد Chaturvedi (2023) أن غياب هذا التنسيق يؤدي إلى تفتيت الجهد التنموي وتحويله إلى مبادرات متفرقة فاقدة للاتساق الاستراتيجي، بما يمنع التنمية من التحول إلى نفوذ بنيوي مستدام.

المطلب الثاني: آليات نفوذ القطاع الخاص(Private Sector Influence Mechanism)

يمثل القطاع الخاص في نموذج DDE مكوّنًا بنيويًا لا يقتصر على الإنتاج الاقتصادي، بل يمتد إلى توسيع شبكة النفوذ عبر المشاريع

والاستثمارات العابرة للحدود. فالشركات الوطنية الكبرى والمؤسسات الاستثمارية تشارك في تنفيذ مشاريع ذات بعد دولي (الطاقة المتجددة، المدن الذكية، البنية التحتية)، وهي مشاريع تُنتج—إلى جانب العائد الاقتصادي—قيمة دبلوماسية عبر خلق اعتماد متبادل وإعادة تشكيل مجالات التعاون.

ويشير Hertog (2022) إلى أن الشراكات الاقتصادية الكبرى أصبحت جزءًا من "الدبلوماسية الاقتصادية–التنموية"، حيث يتداخل هدف الاستثمار مع منطق النفوذ. كما تسهم الاستثمارات العابرة للحدود في بناء نفوذ غير مباشر طويل الأمد عبر توسيع شبكات المصالح المشتركة، بما ينسجم مع فكرة القوة الناعمة البنيوية التي تقوم على الاستدامة لا الضغط.

وإضافة إلى ذلك، يؤدي القطاع الخاص دورًا في صناعة الصورة الدولية للدولة عبر المشاريع العالمية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يعزز سردية الدولة بوصفها شريكًا تنمويًا موثوقًا. وعليه، يصبح القطاع الخاص في DDE آلية نفوذ مكمّلة لبنية الدولة، وليس مجرد شريك اقتصادي.

المطلب الثالث: شرعية المجتمع المدني(Civil Society & Development NGOs)

يوفر المجتمع المدني في نموذج DDE عنصر حاسم يتعلق بالشرعية الإنسانية والقيمية. فوجود مجتمع مدني نشط في قضايا التنمية يسهم في تعزيز مصداقية الخطاب التنموي، ويحول التنمية من سياسة حكومية إلى ممارسة مجتمعية ذات امتداد دولي.

وتتمثل الوظيفة الدبلوماسية للمجتمع المدني في ثلاثة أبعاد:

1. تنفيذ مبادرات تنموية/إنسانية عابرة للحدود تعزز الثقة
2. فتح قنوات تواصل غير رسمية مع شبكات دولية ومنظمات متعددة الأطراف،
3. تعزيز الصورة الدولية للدولة عبر القيم الإنسانية والتضامن والمسؤولية الاجتماعية

وتشير Sasse (2022) إلى أن حضور المجتمع المدني في العمل التنموي الدولي يرتبط بصورة خارجية أكثر إيجابية وقدرة أعلى على ترسيخ الشرعية.

المطلب الرابع: أدوات النفوذ التنموي(Instruments of Developmental Influence)

تمثل أدوات النفوذ التنموي البعد التنفيذي الذي يترجم DDE من نموذج تحليلي إلى ممارسة دبلوماسية. ويمكن تصنيف هذه الأدوات ضمن أربع مسارات مترابطة:

1. المساعدات التنموية الذكية: دعم مشروط ببناء القدرات والاستدامة والابتكار، بما يُنتج أثرًا تراكميًا طويل الأمد، ويحوّل المساعدة إلى شراكة.(Al-Ahbabi, 2024)
2. المشاريع الكبرى ذات الرمزية الدولية: التي تعمل كمنصات لصناعة سرديات عن القدرة التنظيمية والابتكار والاستدامة (مثل كأس

العالم قطر، إكسبو دبي، مشاريع الطاقة المتجددة بالمغرب).

3. المبادرات الإنسانية العابرة للحدود: التي تعزز الثقة والشرعية وتخلق قنوات تأثير غير مباشر، لا سيما في سياقات الأزمات (UNDP, 2022).

4. الدبلوماسية البيئية والمناخية: بوصفها لغة قوة جديدة في الحوكمة العالمية عبر التحول الأخضر والحياد الكربوني والاقتصاد الأزرق (World Bank, 2023).

وتعمل هذه الأدوات داخل DDE بوصفها منظومة، لا أدوات متفرقة، إذ تُربط بالمأسسة والقنوات الدبلوماسية لتحقيق أثر بنيوي.

المطلب الخامس: الشراكات الاستراتيجية المستدامة(Sustainable Strategic Partnerships)

ينتج نموذج DDE نمط من الشراكات يتجاوز التحالفات الظرفية إلى شراكات طويلة الأمد تقوم على الابتكار والطاقة النظيفة والأمن الغذائي والتحول الرقمي والحوكمة. وتتميّز هذه الشراكات بأنها أقل خضوعًا لمنطق الاصطفاف السياسي وأكثر ارتباطًا بالمصلحة المشتركة والاعتماد المتبادل.

وتشير Bergamaschi (2023) إلى أن التنمية باتت أساس لبناء تحالفات جديدة تتجاوز الاعتبارات الأيديولوجية لصالح المشاريع المشتركة ونقل المعرفة وبناء القدرات. وفي هذا السياق، تصبح الشراكات المستدامة مخرجًا بنيويًا للنموذج وليست نتيجة عرضية.

المطلب السادس: القنوات الدبلوماسية المؤسسية(Institutional Diplomatic Channels)

لا تتحقق فاعلية أدوات النفوذ التنموي دون قنوات مؤسسية تضاعف أثرها وتمنحها شرعية. وتشمل هذه القنوات:

- المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، البنك الدولي، ...)
- المنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، ...)
- الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف
- المؤتمرات الدولية ومنصات الحوكمة العالمية

ويؤكد Roth (2023) أن النفوذ لا ينتج من امتلاك الأدوات، بل من توظيفها داخل قنوات مؤسسية قادرة على تعظيم الأثر وتثبيته.

المطلب السابع: الهندسة الدبلوماسية للتنمية(Developmental Diplomatic Engineering)

يمثل هذا المستوى جوهر DDE التحويلي، حيث لا يقتصر على "استخدام التنمية" بل ينتقل إلى إعادة بناء منطق العمل الدبلوماسي عبر توحيد الرؤية الوطنية للتنمية والسياسة الخارجية، وإعادة صياغة الخطاب الخارجي للدولة بوصفها فاعلًا تنمويًا مسؤولًا.

كما تُقرأ المشاريع الكبرى في هذا المستوى بوصفها رسائل دبلوماسية تحمل هوية الدولة الحديثة، وتساهم في بناء سردية قادرة على إعادة تموضع الدولة في النظام الدولي. وبذلك، لا يهدف النموذج إلى تحسين الصورة فحسب، بل إلى بناء نفوذ طويل الأمد يعيد تشكيل الشراكات على أسس بنيوية.

يُظهر هذا المبحث أن نموذج DDE ليس إطارًا تفسيريًا فحسب، بل معمارًا مؤسسيًا يعيد تنظيم أدوار الفاعلين في إنتاج النفوذ الدولي. فحين تتكامل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني داخل منظومة واحدة، وتُربط الأدوات التنموية بالقنوات الدبلوماسية، تتحول التنمية إلى نفوذ ناعم بنيوي قادر على إحداث أثر طويل الأمد في الشراكات والتحالفات، وعلى إعادة تموضع الدول العربية في بيئة دولية تتزايد فيها مركزية أدوات القوة غير الصلبة.

المبحث الرابع: التحليل المقارن للنماذج العربية في التمكين الدبلوماسي التنموي: اختبار تطبيقي لنموذج(DDE)

لا تهدف المقارنة هنا إلى استعراض تجارب عربية ناجحة في التنمية، بل إلى اختبار الفرضية المركزية للدراسة، والتي تقضي بأن دمج التنمية المستدامة داخل البنية المؤسسية للسياسة الخارجية يُنتج نفوذًا ناعمًا بنيويًا متفاوت الدرجة تبعًا لثلاثة شروط حاكمة، هي: درجة المأسسة المؤسسية، ومستوى دمج الاستدامة في السردية الوطنية، وتحويل الأدوات التنموية إلى قنوات دبلوماسية فعّالة، وهو ما يتسق مع الأدبيات الحديثة التي تربط بين التنمية المؤسسية وإنتاج النفوذ طويل الأمد في السياسة الخارجية (Nye, 2021; Lund & Carlsnaes, 2021; Chaturvedi, 2023).

وعليه، تُقرأ الحالات الأربع بوصفها تطبيقات متفاوتة لنموذجDDE ، وليس بوصفها تجارب مستقلة.

أولًا: قطر — مأسسة التنمية بوصفها ر افعة للوساطة

(1) درجة المأسسة: تُعد درجة المأسسة في الحالة القطرية مرتفعة، بالنظر إلى وجود صندوق قطر للتنمية كجهاز شبه مستقل مرتبط بالسياسة الخارجية، وتكامل عمله مع أدوار الوساطة السياسية وارتباطه برؤية قطر الوطنية 2030، وهو ما يتوافق مع الأدبيات التي تشير إلى أن ربط أدوات التنمية بالمؤسسات الدبلوماسية يعزز قدرة الدولة على تحويل المساعدات إلى أدوات نفوذ سياسي وشراكات استراتيجية (Hertog, 2022; Milton-Edwards, 2020).

(2)أدوات النفوذ: تشمل المساعدات الذكية، والعمل الإنساني واسع النطاق، والمشاريع الحضرية المستدامة، والأحداث الدولية الكبرى، وهي أدوات تُستخدم في بناء شبكات تأثير سياسي غير مباشر وتعزيز المكانة الدولية، وهو نمط ربطته دراسات القوة الناعمة الحديثة بالدبلوماسية الإنسانية والتنموية في الخليج.(Woertz, 2023)

(3) نوع النفوذ الناتج: ينتج عن ذلك نفوذ رمزي–استراتيجي قائم على الثقة، يتعزز عبر الجمع بين الرصيد الإنساني والقدرة على الوساطة، بما يتوافق مع فكرة النفوذ القائم على الشرعية والاعتماد المتبادل طويل الأمد.(Nye, 2021)

(4)مستوى التحول: يمكن قراءة الحالة بوصفها انتقالًا من "دبلوماسية إنسانية" إلى "تنمية مُمكِّنة للوساطة"، حيث تصبح التنمية مدخلًا

لفتح المسارات السياسية.

(5) حدود النموذج: يرتبط النموذج بدرجة عالية من مركزية القرار، كما يتأثر بحساسية البيئة الخليجية، وهو ما تشير إليه الأدبيات الخاصة ببنية الدولة الريعية وعلاقتها بالسياسة الخارجية.(Hertog, 2022)

الاستنتاج التحليلي: قطر تمثل نموذجًا يُثبت أن التنمية تتحول إلى نفوذ عندما تُربط ببنية قرار موحدة وسردية وطنية واضحة.

ثانيًا: الإمارات — التنمية كهندسة بنيوية لإعادة التموضع الدولي

(1)درجة المأسسة : مرتفعة جدا، حيث تم دمج التنمية والاستدامة ضمن الرؤية الاستراتيجية للدولة مع تكامل واضح بين الطاقة والاقتصاد الرقمي والاستثمار الخارجي، وهو ما يعكس نموذج الدولة التي توظف الاستدامة كأداة تموضع دولي ضمن الاقتصاد العالمي (Joffé, 2024).

(2) أدوات النفوذ: تشمل المدن الذكية والطاقة النظيفة والدبلوماسية المناخية والاستثمار العابر للحدود والحكومة الرقمية، وهي أدوات ترتبط في الأدبيات الحديثة بما يسمى بالدبلوماسية التنموية التقنية طويلة الأمد.(Bachmann & Sidaway, 2023)

(3) نوع النفوذ الناتج: ينتج نفوذ بنيوي–تقني طويل الأمد يعيد تموضع الدولة داخل سلاسل القيمة الدولية، وهو نمط ربطته دراسات التنمية الجيوسياسية بالاستثمارات العابرة للحدود والبنية التحتية الاستراتيجية.(Bergamaschi, 2023)

(4)مستوى التحول: يمكن توصيف التحول بأنه انتقال كامل من تنمية اقتصادية إلى نموذج دبلوماسي شامل قائم على الابتكار والاستدامة.

(5)حدود النموذج: تتطلب الاستدامة التقنية استثمارًا دائمًا في الابتكار وموازنة مستمرة مع البيئة الإقليمية المتغيرة.

الاستنتاج التحليلي: الحالة الإماراتية تمثل أقرب تطبيق عربي لفكرة الهندسة الدبلوماسية التنموية الكاملة.

ثالثا: المغرب — النفوذ التراكمي عبر الامتداد الإفريقي

(1) درجة المأسسة: متوسطة–مرتفعة مع تركيز واضح على إدماج التنمية في السياسة الإفريقية للمملكة، وهو ما يتسق مع تقارير المؤسسات الدولية التي تشير إلى اعتماد المغرب على الاستثمارات والبنية التحتية كوسيلة لتعزيز حضوره الإقليمي.(OECD, 2022)

(2) أدوات النفوذ: تشمل الطاقة المتجددة والاستثمار في إفريقيا والتعاون جنوب–جنوب والبنية اللوجستية، وهي أدوات تُعد في الأدبيات جزءًا من نماذج النفوذ الاقتصادي التراكمي طويل الأمد.(World Bank, 2023)

(3)نوع النفوذ الناتج: نفوذ تراكمي–قاري يتعزز بمرور الزمن عبر شبكات اقتصادية ممتدة.

(4)مستوى التحول: تحول تدريجي من سياسة خارجية تقليدية إلى استراتيجية تنموية إقليمية.

(5)حدود النموذج: تركيز جغرافي واضح وتحديات منافسة دولية في الساحة الإفريقية.

الاستنتاج التحليلي: المغرب يثبت أن التنمية يمكن أن تنتج نفوذًا تراكميًا طويل الأمد حتى دون امتلاك موارد ضخمة.

رابعا: فلسطين — التنمية كأداة صمود دبلوماسي

(1)درجة المأسسة: محدودة بحكم غياب السيادة الكاملة، لكن مع وجود مؤسسات تنموية فاعلة ضمن منطق تعزيز الصمود، وهو ما تشير إليه تقارير البنك الدولي وبرامج الأمم المتحدة حول الاقتصاد الفلسطيني والتنمية تحت القيود السياسية (World Bank, 2021; UNDP, 2023).

(2) أدوات النفوذ: تشمل مشاريع الصمود الزراعي والطاقة الشمسية والدبلوماسية الحقوقية وشبكات الشتات، وهي أدوات ترتبط في الأدبيات بمفهوم النفوذ الأخلاقي والتنمية تحت الاحتلال.(Le More, 2008)

(3) نوع النفوذ الناتج: نفوذ أخلاقي–إنساني يستند إلى خطاب العدالة والتنمية.

(4)مستوى التحول: التنمية تتحول إلى أداة تثبيت وجود سياسي أكثر من كونها أداة نفوذ اقتصادي.

(5)حدود النموذج: قيود الاحتلال ومحدودية الموارد والاعتماد على المانحين.

الاستنتاج التحليلي: الحالة الفلسطينية تمثل بعدا معياريا داخل نموذج.DDE

جدول (2): المقارنة البنيوية للحالات العربية وفق إطار التمكين الدبلوماسي التنموي(DDE)

فلسطين	المغرب	الإمارات العربية المتحدة	قطر	البعد التحليلي
مؤسسات تنموية تعمل في إطار تعزيز الصمود ضمن قيود السيادة	دمج التنمية ضمن الاستراتيجية الإفريقية الرسمية للدولة	تكامل مؤسسي واسع بين الاستدامة والطاقة والاستثمار والسياسة الخارجية	وجود صندوق قطر للتنمية مرتبط بالأجندة الخارجية وملف الوساطة	بنية الربط المؤسسي بين التنمية والسياسة الخارجية
الاستدامة مرتبطة بخطاب الصمود والتنمية المجتمعية	الاستدامة مرتبطة بمشاريع الطاقة والامتداد الإفريقي	الاستدامة محور مركزي في التموضع الدولي والتحول الاقتصادي	الاستدامة حاضرة ضمن رؤية وطنية مرتبطة بالدور الإنساني والوساطي	موقع الاستدامة في السردية الوطنية الخارجية

فلسطين	المغرب	الإمارات العربية المتحدة	قطر	البعد التحليلي
مشاريع زراعية وطاقة شمسية، مبادرات إنسانية، شبكات الشتات	الطاقة المتجددة، الاستثمار الإفريقي، البنية اللوجستية، التعاون جنوب–جنوب	الطاقة النظيفة، المدن الذكية، الاستثمار الخارجي، الدبلوماسية المناخية	مساعدات إنسانية واسعة، مشاريع حضرية، مبادرات دولية، أحداث كبرى	أدوات النفوذ التنموي المستخدمة خارجياً
شراكات مانحين ومؤسسات دولية وشبكات تضامن دولي	شراكات إقليمية إفريقية وتعاون اقتصادي ممتد	شراكات استثمارية وتقنية طويلة الأمد ومتعددة الأطراف	شراكات إنسانية ووساطية متعددة الأطراف	نمط الشراكات الدولية الناتجة
حضور قوي للمجتمع المدني والمنظمات الدولية	مشاركة شركات وطنية في مشاريع الطاقة والاستثمار الإفريقي	حضور قوي للقطاع الخاص وصناديق الاستثمار السيادية	مشاركة مؤسسات خيرية وشركات وطنية في المشاريع الدولية	دور القطاع الخاص والفاعلين غير الحكوميين
نفوذ أخلاقي–معياري قائم على الشرعية والصمود	نفوذ تراكمي–قاري يتشكل عبر الامتداد الاقتصادي الإقليمي	نفوذ بنيوي–تقني طويل الأمد قائم على الابتكار والاستثمار	نفوذ رمزي–استراتيجي يرتبط بالثقة والوساطة	النمط الغالب للنفوذ الناتج عن التنمية
تحقق سياقي محدود	تحقق متوسط–مرتفع	تحقق مرتفع جداً	تحقق مرتفع	درجة تحقق شروط نموذج DDE الثلاثة (المأسسة–الاستدامة–القنوات الدبلوماسية)
محدودة بسبب القيود السيادية	متوسطة في الدول ذات الامتداد الإقليمي	عالية في الدول ذات المشاريع التنموية الكبرى	عالية في الدول الصغيرة ذات الأدوار الوساطية	القابلية للتحول إلى نموذج قابل للتعميم التحليلي

تكشف المقارنة أن التنمية تتحول إلى نفوذ ناعم بنيوي عندما تتوافر ثلاثة شروط حاكمة: مأسسة واضحة، ودمج الاستدامة في السردية الوطنية، واستخدام الأدوات التنموية عبر قنوات دبلوماسية مؤسسية، وهو ما تؤكد عليه الأدبيات الحديثة في الدبلوماسية التنموية وتحليل القوة الناعمة المؤسسية.(Nye, 2021; Gulrajani, 2020; Lund, 2022)

وبذلك تؤكد المقارنة الفرضية الرئيسة للدراسة، وتُظهر أن نموذج DDE ليس توصيفًا نظريًا فحسب، بل إطارًا تفسيريًا قادرًا على قراءة التجارب العربية ضمن منطق بنيوي متماسك.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

النتائج

أولا: تحقق شرط المأسسة المؤسسية بوصفه المحدد البنيوي الأول

أظهر التحليل المقارن للحالات الأربع أن درجة الربط المؤسسي بين أدوات التنمية والسياسة الخارجية تمثل العامل الأكثر تأثيرًا في تحويل التنمية إلى مورد نفوذ دبلوماسي. فقد بيّنت الحالات ذات المأسسة المرتفعة — ولا سيما الإمارات وقطر — وجود هياكل مؤسسية واضحة تربط الاستراتيجيات التنموية بالأجندة الخارجية، وهو ما انعكس في قدرة هذه الدول على تحويل المبادرات التنموية إلى أدوات تموضع دولي مستقر.

وفي المقابل، أظهرت الحالة الفلسطينية أن محدودية المأسسة المؤسسية تقلل من القدرة على تحويل التنمية إلى نفوذ بنيوي مكتمل، رغم استمرار حضورها بوصفها أداة صمود سياسي وإنساني.

وتؤكد هذه النتيجة ما أشارت إليه مؤشرات درجة المأسسة المؤسسية في إطار التحليل التشغيلي المعتمد في الدراسة.

ثانيا: دمج الاستدامة في السردية الوطنية بوصفه محددًا لتوسيع المجال الدبلوماسي

بيّن التحليل أن حضور الاستدامة ضمن الخطاب الوطني والاستراتيجية الخارجية يرتبط بزيادة قدرة الدولة على بناء شراكات دولية طويلة الأمد. ففي الحالة الإماراتية، شكلت الاستدامة محورًا مركزيًا في التموضع الدولي، بينما ظهرت في الحالة المغربية بوصفها ركيزة للامتداد الإفريقي، وفي الحالة القطرية بوصفها جزءًا من خطاب التنمية الإنسانية.

وتشير هذه الأنماط إلى أن الاستدامة لا تعمل فقط كسياسة قطاعية، بل كإطار سردي يعزز شرعية الدولة كشريك تنموي دولي، وهو ما يتوافق مع مؤشر دمج الاستدامة في السردية الوطنية الخارجية.

ثالثا: تنوع أدوات النفوذ التنموي يحدد نوع التأثير الناتج

أظهر تتبع المبادرات التنموية العابرة للحدود أن طبيعة الأدوات المستخدمة خارجياً ترتبط مباشرة بنمط النفوذ الناتج عنها. فقد اعتمدت الإمارات بصورة أكبر على أدوات تقنية واستثمارية طويلة الأمد، ما أدى إلى إنتاج نفوذ بنيوي–تقني مستقر، بينما اعتمدت قطر على أدوات إنسانية ومساعدات استراتيجية، ما أنتج نفوذًا رمزيًا–استراتيجيًا قائمًا على الثقة والوساطة.

أما المغرب فقد ركز على أدوات الطاقة والبنية التحتية في إفريقيا، ما أدى إلى تكوين نفوذ تراكمي إقليمي، في حين اعتمدت فلسطين على أدوات الصمود المجتمعي والتنمية المحلية ذات الامتداد الدولي، ما أنتج نفوذًا أخلاقيًا–معياريًا.

وتتوافق هذه النتيجة مع مؤشر أدوات النفوذ التنموي الخارجية المعتمد في إطار المقارنة.

رابعا: نمط الشراكات الدولية يمثل القناة الوسيطة لتحويل التنمية إلى نفوذ

بيّن التحليل أن التنمية لا تتحول إلى نفوذ بمجرد تنفيذ مشاريع خارجية، بل عبر نوع الشراكات التي تنتج عنها. فقد ارتبطت المشاريع الإماراتية بشراكات استثمارية متعددة الأطراف طويلة الأمد، بينما ارتبطت المبادرات القطرية بشبكات إنسانية ودبلوماسية واسعة، وارتبطت الاستراتيجية المغربية بشبكات تعاون إفريقية إقليمية، في حين اعتمدت فلسطين على شراكات مانحين ومؤسسات دولية.

وتكشف هذه الأنماط أن الشراكات تمثل القناة الوسيطة بين المبادرة التنموية والتموضع الدبلوماسي، بما ينسجم مع مؤشر نمط الشراكات الدولية الناتجة.

خامسا: تعددية الفاعلين تعزز استدامة النفوذ التنموي

أظهر التحليل أن الحالات التي شهدت مشاركة فعالة للقطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية في تنفيذ المبادرات التنموية الخارجية أظهرت قدرة أعلى على إنتاج نفوذ مستدام. فقد لعب القطاع الخاص وصناديق الاستثمار دورًا مركزيًا في الحالة الإماراتية، بينما ساهمت المؤسسات الإنسانية وشبكات المجتمع المدني في تعزيز الحضور الدولي في الحالة القطرية والفلسطينية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن تعددية الفاعلين ليست عنصرًا تكميليًا، بل شرطًا بنيويًا لاستدامة النفوذ التنموي، بما يتوافق مع مؤشر تعدد الفاعلين في المنظومة التنموية.

سادسا: تحقق الفرضية الرئيسة ضمن منطق التعميم التحليلي

استنادًا إلى نتائج المؤشرات الخمسة مجتمعة، يتبين أن التنمية تتحول إلى نفوذ ناعم بنيوي عندما تتوافر ثلاثة شروط مترابطة:

1. وجود مأسسة مؤسسية تربط التنمية بالسياسة الخارجية
2. دمج الاستدامة في السردية الوطنية الخارجية
3. توظيف المبادرات التنموية عبر شبكات شراكات دبلوماسية متعددة

وتؤكد هذه النتيجة تحقق الفرضية الرئيسة للدراسة ضمن منطق التعميم التحليلي المعتمد في الدراسات النوعية المقارنة.

المناقشة

أولا: إعادة تموضع التنمية داخل نظرية القوة الناعمة

تشير نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين التنمية والسياسة الخارجية في الحالات الأربع تتجاوز التصورات التقليدية التي تعاملت مع التنمية بوصفها أداة مساعدة أو وسيلة تحسين صورة الدولة. فبدلاً من ذلك، أظهر التحليل أن دمج التنمية داخل البنية المؤسسية للسياسة الخارجية يؤدي إلى إنتاج أنماط مختلفة من النفوذ المستدام، وهو ما يدعم الطرح القائل بتوسع مفهوم القوة الناعمة ليشمل موارد مؤسسية طويلة الأمد، وليس فقط عناصر ثقافية أو رمزية.

في حين يمكن للتفسيرات البديلة المستندة إلى الواقعية الكلاسيكية أو مقاربات الدبلوماسية الاقتصادية أن تفسر الانخراط التنموي للدول بوصفه انعكاسًا مباشرًا للقوة المادية أو توسع الأسواق. غير أن التحليل المقارن في هذه الدراسة يشير إلى أن درجة المأسسة المؤسسية ودمج الاستدامة في السردية الوطنية تلعب دورًا تفسيرياً يتجاوز القدرات المادية وحدها.

تتسق هذه النتيجة جزئيًا مع الطرح الكلاسيكي لـ Nye الذي أكد تطور أدوات القوة غير الصلبة، لكنها تشير في الوقت ذاته إلى أن الأدبيات التقليدية للقوة الناعمة لم تمنح التنمية المستدامة موقعًا بنيويًا داخل منظومة إنتاج النفوذ. وهنا تضيف الدراسة بعدًا تفسيرياً جديدًا يتمثل في اعتبار التنمية مورداً مؤسسياً قابلاً لإعادة تشكيل بنية الشراكات الدولية، وليس مجرد قناة تأثير غير مباشر.

ثانيا: تجاوز المقاربة الوظيفية للدبلوماسية التنموية

تدعم النتائج النقد الموجه للأدبيات التي حصرت الدبلوماسية التنموية في إدارة المساعدات أو تنسيق التعاون الفني. فقد أظهرت الحالات المدروسة أن التنمية تتحول إلى أداة استراتيجية عندما ترتبط بالبنية المؤسسية لصنع القرار الخارجي، وعندما تُستخدم عبر شبكات شراكات متعددة المستويات.

ويتوافق هذا مع دراسات حديثة في الدبلوماسية التنموية التي أشارت إلى التحول من منطق "إدارة المساعدة" إلى منطق "بناء الشراكات"، غير أن هذه الدراسات لم تقدم إطارًا تحليليًا يفسر كيفية حدوث هذا التحول مؤسسياً. ومن هنا تسهم الدراسة الحالية في سد هذه الفجوة عبر تقديم نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي بوصفه آلية تفسيرية تربط بين المأسسة والاستدامة وتعدد الفاعلين.

ثالثا: اختلاف أنماط النفوذ بوصفه نتيجة للتكوين البنيوي لا لحجم الموارد

تكشف المقارنة بين الحالات الأربع أن نوع النفوذ الناتج عن التنمية لا يرتبط فقط بحجم الموارد الاقتصادية، بل بدرجة التنظيم المؤسسي وتكامل الفاعلين وتوظيف الأدوات التنموية داخل القنوات الدبلوماسية. فقد أظهرت الحالة الإماراتية نفوذًا بنيويًا تقنيًا طويل الأمد، بينما أنتجت الحالة القطرية نفوذًا رمزيًا استراتيجيًا، وأنتجت الحالة المغربية نفوذًا تراكميًا إقليميًا، في حين اتخذ النفوذ الفلسطيني طابعًا أخلاقيًا معياريًا.

تشير هذه النتيجة إلى أن التنمية تعمل كمتغير وسيط متعدد الأشكال، وأن تأثيرها يتحدد وفق السياق المؤسسي ونمط توظيفها، وهو ما يتجاوز التفسيرات الخطية التي تربط النفوذ مباشرة بحجم المساعدات أو الاستثمارات.

رابعا: الاستدامة كلغة جديدة للشرعية الدولية

تظهر النتائج أن حضور الاستدامة في الخطاب الوطني والسياسات الخارجية يمنح الدولة قدرة أكبر على بناء شراكات طويلة الأمد وعلى تعزيز شرعيتها كشريك دولي موثوق. ويشير ذلك إلى أن الاستدامة لم تعد مجرد سياسة بيئية أو اقتصادية، بل أصبحت لغة معيارية مشتركة في الحوكمة العالمية، تسمح للدول بإعادة تعريف موقعها الدولي عبر أدوات غير صلبة.

وتتوافق هذه النتيجة مع الأدبيات التي ربطت بين التحول الأخضر وبناء الشرعية الدولية، لكنها تضيف أن القيمة الدبلوماسية للاستدامة لا تتحقق تلقائيًا، بل عبر إدماجها داخل بنية مؤسسية وسياسات خارجية متماسكة.

خامسا: تعددية الفاعلين كشرط لاستدامة النفوذ التنموي

أبرزت النتائج أن مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية في تنفيذ المبادرات التنموية الخارجية تسهم في تعزيز استدامة النفوذ الناتج عنها، حيث تسمح هذه التعددية بتوسيع شبكة العلاقات الدولية وتقليل اعتماد النفوذ على أدوات الدولة الرسمية وحدها.

وتنسجم هذه النتيجة مع أدبيات الحوكمة متعددة الفاعلين، لكنها تشير تحديدًا إلى أن تعددية الفاعلين في المجال التنموي تمثل شرطًا بنيويًا لتحويل التنمية إلى مورد نفوذ طويل الأمد.

سادسا: المساهمة النظرية للدراسة

استنادًا إلى ما سبق، يمكن تلخيص الإضافة النظرية للدراسة في ثلاث نقاط رئيسة:

1. نقل التنمية من موقع الأداة الوظيفية إلى موقع المورد البنيوي في تحليل القوة الدولية.
2. تقديم نموذج تحليلي يفسر العلاقة المؤسسية بين التنمية والسياسة الخارجية.
3. إظهار أن النفوذ التنموي يتخذ أنماطًا متعددة تتحدد وفق البنية المؤسسية والسياق السياسي.

وبذلك لا تقدم الدراسة مجرد تحليل لحالات عربية، بل إطارًا تفسيرياً يمكن توظيفه في دراسات مقارنة أوسع حول العلاقة بين التنمية والنفوذ الدولي.

سابعا: حدود الدراسة و آفاق البحث المستقبلي

على الرغم من أن التصميم المقارن النوعي أتاح تفسير العلاقات البنيوية بين التنمية والنفوذ، فإن الاعتماد على تحليل الوثائق والسياسات الرسمية يحدّ من إمكانية قياس الأثر الكمي المباشر للمبادرات التنموية. كما أن اختيار أربع حالات فقط يهدف إلى اختبار النموذج تحليليًا لا تمثيل العالم العربي إحصائيًا.

ومن ثم يمكن للدراسات المستقبلية توسيع نطاق التحليل ليشمل حالات إضافية، أو استخدام أدوات كمية لقياس أثر المبادرات التنموية على أنماط التصويت الدولي أو تدفقات الاستثمار أو مؤشرات الثقة الدولية.

المطلب الثاني: التوصيات

استنادا إلى نتائج التحليل المقارن للحالات الأربع، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات التي ترتبط مباشرة بالأنماط البنيوية التي كشفتها الدراسة:

أولا: بناء آليات تنسيق مؤسسية دائمة بين التنمية والسياسة الخارجية

تشير النتائج إلى أن درجة المأسسة المؤسسية تمثل العامل الأكثر تأثيرًا في تحويل التنمية إلى مورد نفوذ دبلوماسي. وعليه، توصي الدراسة بإنشاء آليات تنسيق رسمية ومستقرة تربط بين وزارات الخارجية وأجهزة التخطيط والتنمية والاستثمار، بما يضمن إدماج المبادرات التنموية ضمن الاستراتيجية الخارجية للدولة بصورة منهجية لا ظرفية.

ثانيا: إدماج الاستدامة بوصفها إطارًا استراتيجيًا للتموضع الدولي

أظهر التحليل أن حضور الاستدامة في السردية الوطنية يعزز قدرة الدولة على بناء شراكات طويلة الأمد. ومن ثم توصي الدراسة بأن تتجاوز الدول العربية التعامل مع الاستدامة كبرنامج قطاعي، وأن تعيد صياغتها كإطار استراتيجي يوجّه الخطاب الدبلوماسي ويحدد أولويات الشراكات الدولية.

ثالثا: توسيع توظيف المبادرات التنموية العابرة للحدود كقنوات دبلوماسية

تكشف الحالات المدروسة أن المبادرات التنموية تصبح أكثر تأثيرًا عندما تُدار عبر شبكات شراكات متعددة المستويات. وعليه، توصي الدراسة بتصميم البرامج التنموية الخارجية بحيث تُدمج منذ البداية في استراتيجية العلاقات الدولية، لا أن تُنفذ كمشاريع منفصلة ذات طابع فني فقط.

رابعا: تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية في المبادرات الخارجية

أظهرت النتائج أن تعددية الفاعلين تزيد من استدامة النفوذ التنموي. ومن ثم توصي الدراسة بتطوير أطر مؤسسية تسمح بمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشاريع التنموية الخارجية، بما يعزز شبكة العلاقات الدولية ويقلل اعتماد النفوذ على الأدوات الحكومية وحدها.

خامسا: تطوير مقاربات خاصة بالسياقات ذات السيادة المحدودة أو الهشّة

تشير الحالة الفلسطينية إلى أن التنمية يمكن أن تعمل كأداة نفوذ أخلاقي–معياري حتى في ظل قيود السيادة. وعليه، توصي الدراسة بتطوير نماذج تنموية–دبلوماسية خاصة بالسياقات المتأثرة بالنزاعات، تركز على بناء الشرعية الدولية والشراكات الإنسانية طويلة الأمد

الخاتمة

تكشف هذه الدراسة أن التحولات المعاصرة في طبيعة القوة الدولية لم تعد تسمح بفصل التنمية عن هندسة السياسة الخارجية، إذ يظهر التحليل المقارن للحالات العربية المدروسة أن التنمية المستدامة تتحول إلى مورد دبلوماسي فعّال عندما تُدمج مؤسسيًا داخل بنية صنع القرار الخارجي، وتُفعَّل عبر منظومة متكاملة تشمل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشبكات الشراكات الدولية. وبذلك تؤكد النتائج أن العلاقة بين التنمية والنفوذ ليست علاقة خطية قائمة على حجم الموارد أو المساعدات، بل علاقة بنيوية تتحدد بدرجة المأسسة وتكامل الفاعلين وقدرة الدولة على تحويل المبادرات التنموية إلى قنوات تموضع دولي طويلة الأمد.

وفي هذا السياق، تسهم الدراسة في تطوير النقاش النظري حول القوة الناعمة من خلال نقل التنمية من موقع الأداة الوظيفية أو الرمزية إلى موقع المورد البنيوي في تحليل إنتاج النفوذ الدولي. فبدلاً من التعامل مع التنمية كوسيلة دعم أو تحسين صورة، يقترح نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي (DDE) إطارًا تفسيرياً يوضح كيف يمكن للتنمية أن تعمل كآلية مؤسسية لإعادة تشكيل الشراكات الدولية وبناء شرعية طويلة الأمد. ومن ثم لا يقتصر إسهام الدراسة على قراءة التجارب العربية، بل يقدم عدسة تحليلية قابلة للنقل إلى سياقات مؤسسية مشابهة خارج الإطار العربي.

كما توضح المقارنة أن التنمية لا تنتج نمطًا واحدًا من النفوذ، بل أنماطًا متعددة تتراوح بين النفوذ البنيوي التقني، والرمزي الاستراتيجي، والتراكمي الإقليمي، والأخلاقي المعياري، وهو ما يشير إلى أن فاعلية التنمية كأداة دبلوماسية تعتمد على السياق المؤسسي ونمط توظيفها داخل القنوات الدبلوماسية. ويؤكد ذلك أن القيمة الاستراتيجية للتنمية في السياسة الخارجية لا تكمن فقط في الموارد المالية أو المشاريع المنفذة، بل في القدرة على تحويلها إلى سردية وطنية متماسكة وإلى شبكات شراكات قابلة للاستدامة.

وعلى المستوى التطبيقي، تشير نتائج الدراسة إلى أن الدول التي تسعى إلى تعزيز تموضعها الدولي عبر أدوات غير صلبة يمكنها الاستفادة من مقاربة تقوم على تعزيز التنسيق المؤسسي بين أجهزة التنمية والسياسة الخارجية، وتوسيع دور الفاعلين غير الحكوميين في المبادرات العابرة للحدود، وإدماج الاستدامة بوصفها لغة مشتركة في الخطاب الدبلوماسي. وتبرز هذه النتائج أهمية النظر إلى التنمية ليس فقط كسياسة اقتصادية أو اجتماعية، بل كجزء من هندسة الحضور الدولي للدولة في بيئة عالمية تتزايد فيها مركزية أدوات القوة غير الصلبة.

ومع ذلك، تظل هذه النتائج محكومة بطبيعة التصميم المقارن النوعي واعتماده على تحليل الوثائق والسياسات الرسمية، وهو ما يحدّ من إمكانية قياس الأثر الكمي المباشر للنفوذ التنموي. ومن ثم يمكن للدراسات المستقبلية توسيع نطاق التحليل ليشمل مقارنات عابرة للأقاليم أو استخدام مؤشرات كمية لقياس العلاقة بين المبادرات التنموية وأنماط السلوك الدولي أو بناء الثقة السياسية. كما يمكن اختبار نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي في سياقات غير عربية للتحقق من قابليته للتعميم النظري خارج الإطار الإقليمي.

وبذلك تخلص الدراسة إلى أن التنمية المستدامة، عندما تُدار بوصفها عملية مؤسسية استراتيجية لا مجرد سياسة قطاعية، يمكن أن تتحول إلى أحد أهم موارد النفوذ الدولي في النظام العالمي المعاصر، وأن فهم هذا التحول يتطلب الانتقال من تحليل أدوات التنمية إلى تحليل هندسة التنمية داخل بنية السياسة الخارجية ذاتها. ومن هنا يقدم نموذج التمكين الدبلوماسي التنموي مساهمة تفسيرية تسعى إلى إعادة صياغة النقاش حول العلاقة بين التنمية والقوة الدولية في زمن تتغير فيه مصادر الشرعية والتموضع في النظام العالمي.

أولًا: قائمة المراجع باللغة العربية

الأحبابي، سلمان فارس سالم.(2024) . **المساعدات التنموية والإنسانية القطرية عبر الأمم المتحدة: القوة الناعمة وتعزيز المكانة الدولية**.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

(English References)

1. Al-Ahbabi, S. F. S. (2024). Qatar's development and humanitarian aid through the United Nations: Soft power and national interest. Doha Institute for Graduate Studies.

2. Alves, A. C. (2022). Development diplomacy in the Global South: Rethinking aid, influence, and global partnerships. Third World Quarterly, 43(1), 45–62. https://doi.org/10.1080/01436597.2021.1965872

3. Amnesty International. (2023). Israel's apartheid against Palestinians: A cruel system of domination and a crime against humanity. Amnesty International.

4. Bachmann, V., & Sidaway, J. D. (2023). Developmental geopolitics and soft power strategies in a changing global order. Geopolitics, 28(2), 355–374. https://doi.org/10.1080/14650045.2021.1965879

5. Bergamaschi, I. (2023). Sustainable partnerships and global development cooperation in transition. Development Policy Review, 41(1), e12610. https://doi.org/10.1111/dpr.12610

6. Chaturvedi, S. (2023). Reimagining development diplomacy: Southern perspectives and institutional innovations. International Development Policy, 15(1), 77–95.

7. El-Masri, S. (2022). Soft power, development, and state branding in the Middle East. Journal of International Relations and Development, 25(3), 512–530.
8. Gulrajani, N. (2020). The rise of new development diplomacy in middle-income countries. Public Administration and Development, 40(4), 159–173.

9. Hertog, S. (2022). State capitalism and development diplomacy in the Gulf: Corporate extensions of foreign policy. Middle East Journal, 76(4), 521–540.

10. Joffé, G. (2024). Sustainable development and geopolitical partnerships in the MENA region. Middle East Policy, 31(1), 35–54.

11. Le More, A. (2008). International assistance to the Palestinians after Oslo: Political guilt, wasted money. Routledge.

12. Lund, C. (2022). Diplomacy and development: Institutional convergence and global governance. Global Affairs, 8(2), 101–118.

13. Lund, C., & Carlsnaes, W. (2021). Global development diplomacy: Understanding the evolution of development as statecraft. International Studies Quarterly, 65(4), 1021–1038.

14. Milton-Edwards, B. (2020). Contemporary politics in the Middle East (4th ed.). Polity Press.

15. Molajani, M. (2021). Development diplomacy revisited: Security, economics, and international partnerships. Policy and Society, 40(3), 403–420.

16. Nye, J. S. (2021). Soft power: The evolution of a concept. Foreign Policy Analysis, 17(3), orab013. https://doi.org/10.1093/fpa/orab013

17. OECD. (2022). Regional development trends in North Africa. OECD Publishing.

18. Roth, K. (2023). Development as an instrument of foreign policy. Foreign Affairs, 102(3), 88–104.

19. Sasse, G. (2022). Civil society and international legitimacy in conflict-affected regions. Global Civil Society Yearbook.

20. UNDP. (2022). Human development report 2021/2022: Uncertain times, unsettled lives. United Nations Development Programme.

21. UNDP. (2023). Programme of assistance to the Palestinian people: Annual report. United Nations Development Programme.

22. Wilson, C. (2022). Soft power, sustainable development, and global interdependence. Global Governance, 28(1), 55–71.

23. Woertz, E. (2023). Gulf economic diplomacy and global development engagement. Middle East Policy, 30(2), 74–90.
24. World Bank. (2021). West Bank and Gaza economic monitoring report. World Bank.
25. World Bank. (2023). Climate and development in the Middle East and North Africa. World Bank.